



وزارة التجارة والسياحة

حصيلة عمل إدارة المنافسة وحماية المستهلك وقمع الغش

١. الحصيلة

منذ ظهور الجائحة كوفيد ١٩ , قامت الحكومة الموريتانية برفع الجمركة عن بعض المواد الاساسية كالزيوت والخضروات والفواكه كما قامت وزارة التجارة والسياحة وبإشراف مباشر من معالي وزير التجارة والسياحة بالمتابعة اليومية لوضعية الأسواق والتموين وجودة المنتج وقد نفذت إدارة المنافسة وحماية المستهلك وقمع الغش هذه التعليمات مما جعلها تحقق نتائج ملموسة على ارض الواقع يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- إعداد وإصدار القانون رقم ٢٠٢٠-٠٧ المتعلق بحماية المستهلك والذي جعل العقوبة مرتفعة وذلك من أجل السيطرة على السوق وعدم المضاربات في ظل الجائحة .
- مراجعة المرسوم المتعلق بإلزامية التصريح بالمخزون وذلك للتأكد من تموين السوق ومعرفة كميات المواد الغذائية الأساسية المطلوبة حتى جعلت التصريح بالمخزون أسبوعيا بدل شهريا .
- إعادة تشكيل لجنة مراقبة السوق، التي تهدف إلى إرساء منافسة سليمة و تحديد أسباب اضطراب الأسعار.
- إعداد مشروع قانون يتعلق بالمنافسة.
- إنشاء نظام معلوماتي وقاعدة بيانات لتخزين وتسيير المعلومات المتعلقة بعمل الإدارة والمندوبيات يوميا وذلك من أجل المتابعة اليومية للوضعية العامة للأسواق وأخذ التدابير في وقتها المناسب لمعالجة أي حالة إستعجالية في أي نقطة من الوطن وقد قمنا بإنشاء خط مباشر يعمل يوميا من أجل التبليغ بأي مضاربة أو غش أو عملية تهريب أو أي إخلال بالعملية التجارية .

- القيام منذ بدئ جائحة كورونا كوفيد ١٩ بجولات كثيرة بلغت 635 جولة داخل الأسواق، بغية تفتيش ومراقبة المنتجات المعروضة، أسفرت عن ضبط ١٩٧٢ مخالفة في الأسواق على عموم التراب الوطني وهذه العمليات قام بتنفيذها مفتشون ومراقبون محلفون لدى العدالة تابعون لإدارة المنافسة وحماية المستهلك وقمع الغش .
- مراقبة المواد الأساسية وتثبيت أسعارها، وإبرام اتفاقيات مع الموردين والموزعين ، مما أدى إلى استقرار الأسعار.
- مراقبة جودة المنتجات والسلع الاستهلاكية.
- مصادرة وإتلاف 1494,5 طن من مختلف المواد الغذائية منتهية الصلاحية والفاضة على عموم التراب الوطني .
- متابعة المخزون الوطني، مما حقق تمويلا منتظما للسوق، وكذلك حركة نقل البضائع.